Arab Journal of Sciences and Research Publishing
Volume (7), Issue (3) : 30 Sep 2021
P: 36 - 49

ISSN: 2518-5780

المجلة العربية للعلوم ونشـر الأبحـاث
المجلد (7)، العدد (3) : 30 سبتمبر 2021 م
ص: 36 - 49

Description sentence between nominative and verbal and different grammarians in it

Mohamed Bashir Harba
Zamri Arifin
Hakim Zainal
National University of Malaysia

Abstract: Arabic language is one of the richest languages in its grammatical rules. Linguistic research, in its broad sense, has no limit. The grammatical dispute is nothing but a kind of different views, and the task of the grammatical researcher when examining a sentence is to classify it and explain how it is constructed. The research aims to identify the reality of the adjectival sentence, and its position in the Arabic sentence. The research problem here is to identify the adjectival phrase either as nominative or verbal, or is it something else, as it has a double character represented in the difference in its pronunciation from its meaning. In pronunciation, it is a noun, but in the meaning it is a verb-like. The paper also examines the views of both the Basris and the Kufis in the issue, and their arguments. The paper provides what is permissible and what is not in the i'rab, the similarity between adjective and verb, and the difference of grammarians in the adjectival predicate. The paper executes the descriptive analytical method. The research findings are:

1- There are three types of sentences in Arabic language: the nominative sentence, verbal sentence, and the adjectival sentence.

2- The study manages to reconcile between the different views in the adjectival sentence in terms of both verbal and nominative sentences.

3- The study also justifies this division.

4- These findings help to make grammar easier for the learners to avoid the interpretation that weighed heavily on grammar.

Keywords: adjective, sentence, grammar, study, differences.

جملة الوصف بين الاسمية والفعلية واختلاف النحاة فيها

محمد بشير حربة
زامري عارفين
حكيم زينل
الجامعة الوطنية الماليزية

المستخلص: اللغة العربية من أغنى اللغات في قواعدها النحوية. والبحث اللغوي بمفهومه الواسع، ليس له حد، يقف عنده، وينتهي إليه. وليس الخلاف النحوي إلّا ضربًا من ضروب اختلاف الاجتهاد، ومهمة الباحثون النحوي أمام الجملة هي تصنيفها، وشرح طريقة بنائها. يهدف البحث للوصول إلى حقيقة جملة الوصف، ومكانتها في الجملة العربية، والوقوف على ماهيتها. تناول البحث بالدراسة

والتحليل مشكلة البحث المتمثلة في جملة الوصف من حيث الاسمية والفعلية، أم هي شيء آخر، حيث تحمل طابعًا مزدوجًا يتمثل في اختلاف لفظها عن معناها. ففي اللفظ فهي اسم، ولكنها في المعنى هي بمنزلة الفعل. كما تناولت الدراسة مذهب كل من البصريين والكوفيين في المسألة، وحجج كل فريق لإثبات مذهبه، وبيّنت الدراسة الجائز وغير الجائز في إعرابها، ووجه الشبه بين الوصف والفعل، واختلاف النحاة في خبر الوصف. واعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي. وتوصل البحث إلى:

1- أنّ الجملة العربية تنقسم إلى ثلاثة أقسام: الجملة الاسمية، والجملة الفعلية، والجملة الوصفية.

2-الدراسة استطاعت أن توفق بين الآراء المختلفة في الجملة الوصفية من حيث الفعلية والاسمية.

3- كما بيّنت الدراسة أسباب اعتماد هذا التقسيم.

4- في النتائج السابقة تحقيق مبدأ تيسير النحو على دارسيه، والبعد عن التأويل والتقدير الذي أثقل كاهل النحو.

الكلمات المفتاحية: الوصف، الجملة، النحو، الدراسة، الخلاف.

المقدمة.

تعتبر الجملة مدار علم النحو، ومجال عمله الأساسي. يقول الدكتور عبده الراجحي[1] الجملة ميدان علم النحو؛ لأنّه العلم الذي يدرس الكلمات في علاقة بعضها مع بعض". ومهما يكن من الأمر فإننا نجد علماء اللغة قديمهم وحديثهم قد اهتموا بهذا العنصر، وأولوه العناية الفائقة. ونظرًا لاتساع رقعة الخلاف بين النحاة في جملة الوصف، جاء هذا البحث لتقريب شقة الخلاف بين علماء النحو في هذه المسألة. فاهتمت هذه الدراسة بالصيغة والتركيب. وفصّلت في جملة الوصف، ومذاهب النحويين فيها، ووضحت أسباب الخلاف في هذه القضية بما فيه من وجه الشبه بين الفعل والوصف. ثم وصلت إلى الحل الوسط بين المختلفين، وبيّنت الدواعي لذلك.

الدراسات السابقة:

تناول الدارسون قضية الوصف وجملته، ولكن ليس بصورة مختصة، إنَّما جميع الذين تحدثوا في هذا الموضوع جاء حديثهم بصورة مؤيدة لهذا المذهب أو ذاك. ولم نعثر على نتائج أو دراسات موسعة وخاصة بهذه القضية، اللهم إلَّا ما أشار إليه الدكتور على الشتيوي في كتابه (قضايا الخلاف النحوي في ارتشاف الصرب) إلى الخلاف بين النحاة في هذه المسألة. وما جاء في كتاب الدكتور تمام حسان (الخلاصة النحوية) وكلاهما تحدثا في المسألة حديثًا مقتضبًا.

مشكلة البحث:

تمثلت المشكلة في اختلاف النحاة في المبتدأ الوصف المكتفي بمرفوعه عن الخبر، نحو: أقائم زيـد. وهذا النوع هو موضع الحلاف بين النحاة. وهو عين مشكلة البحث. وذلك لظهور هذه الجملة في طابع مزدوج بين الاسمية والفعلية.

أهمية البحث:

تتمثل أهمية الدراسة في أنّها تشاطر وبنحو جاد في التركيز على البحوث التي تتناول الجملة العربية، ولا سيما جملة الوصف، والتي قلما طرقت في الدرس النحوي في القديم والحديث. فالجديد هو القول بالجملة الوصفية، وبها تكمن أهمية البحث.

(1) الراجحي، عبده على إبراهيم، التطبيق النحوي، القاهرة: دار المعرف الجامعية، ط2، 2000، ص83.

تمهيـــــــد:

إنَّ كل الاستعمالات اللغوية مرتبطة في أساسها بالتنظيم اللغوي، الذي يوجهها ويضبطها، ولهذا تُعد الصيغة النحوية من أهم الوسائل للتمييز بين الأبواب النحوية والصرفية المختلفة، وإنَّ كل دلالي مقصود يرتدُّ في جوهره إلى ما تقتضيه العلاقات التركيبية.

والصيغة في اللغة: ورد في مادة صوغ من معجم مقاييس اللغة، الصوغ: تهيئة شيء على مثال مستقيم، ذلك قولهم: صاغ الحلي يصوغه صوغًا، وهما صوغان، إذا كان كل واحد منهما على هيئة الآخر[(2)] وجاء عند الجوهري: صيغة الشيء: أصوغه صوغًا وهذا صوغ إذا كان على قدره[(3)].

وعند الفيومي: الصيغة العمل والتقدير، وصيغة القول كذا أي مثاله وصورته[(4)]، وفي اللسان لابن منظور: صاغ الشيء يصوغه صوغًا وصياغة، وصفته أصوغه صياغة، وصيغة وصيغوغة: سبكه، وصاغ شعرًا وكلامًا، أي: وضعه ورتبه، ويقال: صيغة الأمر كذا وكذا، أي: هيئته التي بني عليها[(5)].

إذن الصيغة كما يفهم من هذه التعريفات: هي الهيئة والقدر، أو العمل والتقدير، أو المثال والصورة، أو السبك، أو الوضع والترتيب، أو قل: هي المعاني جميعًا، فهي هيئة أو مثال أو صورة موضوعة بترتيب ومسبوكة بقدر. وهي صيغة الأمر، أي: هيئته التي بني عليها.

وفي الاصطلاح: والمراد من بناء الكلمة وزنها وصيغتها، هيئتها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها، وهي عدد حروفها المرتبة، وحركاتها المعينة وسكونها، مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كل في موضعه [(6)]

ويفهم من كلام الرضي أنَّ البناء والوزن والصيغة جميعًا بمعنى واحد. وما دخل عليه من الأدوات المخصوصة الدالة على سببية الأول، أو مسببية الثاني سواء كان علة للجزاء، مثل: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود.

والقواعد التركيبية: والتركيب هو: ضم كلمة فأكثر إلى كلمة أخرى: كبعلبك، وغلام زيد، فضم أحد الكلمتين إلى الأخرى تركيب، والمجموع مركب [(7)].

والصيغة اللفظية وما يمكن إضافته إليها من سوابق ولواحق ومعاني التقسيم الأساسية، والمقصود: بها الاسم، والفعل، والحرف، والإضافة. ومنذ نشأة النحو والعلماء يجتهدون لوضع العلامات النحوية التي تساعد على تقسيم الأبواب النحوية والصرفية، كما تضم العلاقات النحوية بدءً من العلامات الإعرابية المختلفة، والإسناد والتبعية.

---

(2) بن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر، 1974، ج3، ص321.

(3) الجوهري، إسماعيل بن حماد، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور، بيروت: دار العلم للملايين، ط4، 1990، ص1324.

(4) الفيومي، أحمد بن محمد، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، تحقيق: عبد العظيم الشناوي، القاهرة: دار المعارف، ط2، د.ت، ص352.

(5) ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، بيروت: دار صادر، ج8، ص442.

(6) الرضي، محمد بن الحسن، شرح شافية ابن الحاجب، بيروت: دار الكتب العلمية، ط2، 1982، ج2، ص2.

(7) السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن على، جمع الجوامع، بيروت: دار الكتب العلمية، ط2، 2003، ص143.

إنّ العلامة الإعرابية كان لها بالغ الأثر في تحديد صيغة الباب النحوي، أو الصرفي، وتضييق تلك التراكيب، وتمييز بعضها عن بعض بفعل هذه العلامات، كما هو الحال في التمييز بين المرفوعات والمنصوبات والمجرورات، أيضًا الجملة وتقسيماتها المختلفة.

إنَّ التنوع الاستعمالي لوحدات التركيب اللغوي متنوعة، خصَّ منها علماء النحو مثلًا: موضوع الأفعال فقد خصوها بصيغ زمنية، واشتقاقات، وأوزان قد تختلف عن أوزان الأسماء، وخصَّصوا التنكير والتعريف للأسماء، ومنها ما هو مشترك بين الأسماء والأفعال، كالجمود والتصرف، وكذلك الحروف وتراكيبها المختلفة، منها ما هو مختص بالأسماء، ومنها ما هو مختص بالأفعال، ومنها المشترك بين الأسماء والأفعال، ومنها البسيط والمركب: قد يتعدد الأثر الوظيفي للركن اللغوي الناتج عن استعمال التركيبات اللغوية، كما في تحقيق وظيفة الاستفهام أو الإخبار في، نحو: (كم رجلًا عندك؟) وكم رجلٍ عندك. نشاهد هنا أنَّ الوظيفتين تركزان على ما تمليه القرائن اللغوية في تركيبها[8]لهذا ورد مميز (كم)مختلفًا فيهما، إذا كان في الاستفهام منصوبًا، وإذا كان مع الإخبار مجرورًا، فكلاهما يفيدان دلالة مختلفة. يقول ابن هشام: "(كم) في العربية كناية عن عدد مجهول الجنس والمقدار، وهي على ضربين: استفهامية بمعنى (أي عدد) ويستعملها من يسأل عن كمية الشيء، وخبرية بمعنى كثير، ويستعملها من يريد الافتخار أو التكثير، وتمييز الاستفهام منصوب مفرد، وتمييز الخبرية مخفوض دائًما[9].

وكسر ياء المتكلم ظاهرة لغوية فصيحة، غير مختصة بقبيلة معينة من القبائل العربية، والاستغناء عنها بالكسرة لتدل على وظيفتها، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿**فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنِ**﴾ {الفجر: 15}. وقد اكتفي بالكسرة في (اكرمنِ) فاستجازوا حذف الياء من آخر الكلمة، ولمّا كان الكسر من جنس الياء استغني عن اثباتها لدلالة الكسرة عليها، وأكثر ما يكون الاستغناء عليها في أسلوب النداء، ذلك إذا كانت الإضافة محضة، والياء غير مضافة إلى اسم معتلٍ أو وصف، ويذكر النحاة أنّ هذه اللغة هي الأجود والأكثر[10]وإنَّما كانت كذلك؛ لأنَّ النداء موضع حذف وتغيير، يقول سيبويه: "وصار حذفها هنا لكثرة النداء في كلامهم، حيث استغنوا بالكسرة الياء"[11] فلما شاع واتسع استعمال النداء، آثروا تخفيفه وتسهيله عن طريق الاجتزاء بالكسرة عن ياء المتكلم، حتى صار قاعدة أساسية عند شيخ النحاة سيبويه : " اعلم أنّ ياء الإضافة لا تثبت مع النداء. كما لا يثبت التنوين مع المفرد؛ لأنَّ ياء الإضافة في الاسم بمنزلة التنوين[12]. وهذا الوجه يكثر في استعمالاتنا اللغوية، إذ كثير ما نقول: يا غلام، اقبل. ويا سعيد انتبه.

وهكذا جدَّ النحاة في وضع أسس الحدود التي تميز الباب النحوي على أساس الصيغة النحوية، ومن هنا يشترط في التركيب ضرورة إيجاد توافق بين التركيب والمعنى. فالصيغة وسيلة من وسائل أمن اللبس بين الأبواب النحوية.

---

(8) بن عيسى، عبد الحليم، القواعد التحويلية في الجملة العربية، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 2011، ص31.

(9) ابن هشام، عبد الله بن يوسف، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد العثيمين، الرياض، مكتبة الرشد ط3، 2012، ص76.

(10) سلطان، زهير عبد المحسن، المؤاخذات النحوية حتى نهاية المائة الرابعة الهجرية، منشورات جامعة قار يونس: ط1، 1994، ص222.

(11) سيبويه، عمرو بن عثمان بن قمبر، الكتاب، تحقيق: محمد عبد لسلام هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط3، 1988، ج2، ص209.

(12) سيبويه، الكتاب، مكتبة الخانجي، ط3، 1988، ج2، ص209.

جملـــــة الوصف بين الاسمية والفعلية:

يأتي تركيب الصيغة النحوية للجملة الاسمية مركبًا من (المبتدأ والخبر)، وللمبتدأ عند علماء النحو صيغتان:

الأولى: وهي المشهورة والمتداولة عند جميع دارسي النحو، وهي المبتدأ الذي له خبر، وإمَّا يكون المبتدأ فيه اسمًا صريحًا، نحو: الجو معتدل، ونحن بناة الحضارة، وهذا نظام بديع، والذي صام مثاب. وإمَّا يكون المبتدأ فيه اسمًا مؤولًا، نحو: ﴿**وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ**﴾[13] ونحو قوله تعالى: ﴿**وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى**﴾[14]. جاء المبتدأ في الآية الكريمة الأولى والثانية اسمًا مؤولًا، ومثله: (تسمع بالمعيدي خيرٌ من أن تراه)[15]

الثـــانية: المبتدأ: الوصف المكتفي بمرفوعه عن الخبر، نحو:

«أقـائمٌ زيــدٌ» و « قــائمٌ زيــدٌ »

وهذا النوع من الجمل الاسمية هو موضع الاختلاف بين علماء النحو؛ لأنَّ الكلمة التي شغلت موضع الابتداء، والتي أُطلق عليها اسم (الوصف) تظهر في طابعٍ مزدوجٍ، وذلك باختلاف لفظها عن معناها، ففي لفظها نوع الاسمية، ولكنَّها في معناها بمرتبة الفعل، أي: تفوح منها رائحة الفعل، وهو ما يسمى بالوصف. ومنه قولنا: أقائم الزيدان؟ يعنى أنَّه حُذف الخبر لسد الفاعل مسده ، وعند البصريين- أقائم الزيدان؟ إنَّما أفاد بالنظر بمعنى: أيقوم الزيدان؟ فتم الكلام؛ لأنّه فعل وفاعل، و(قائم)هنا اسم من جهة اللفظ، وفعل من جهة المعنى، فلما كان الكلام تامًا من جهة المعنى أرادوا إصلاح اللفظ، فقالوا: (قائم) مبتدأ، والزيدان مرتفع به، وقد سد مسد الخبر، من حيث إنّ الكلام تم به، ولم يكن ثم خبر محذوف على الحقيقة، ولو قلت: قائم الزيدان- من غير استفهام- لم يجز عند الأكثر- أي: من البصريين- وقد أجازه ابن السراج[16].

ويظهر من كلام ابن يعيش أنَّه من مؤيدي القول بفعلية الجملة.

وجاء في عبارة الإسفراييني: (ومثل: أقائم الزيدان؟ على أيقوم) ويشرح الحسيني موضحًا "معناه: أنَّ هذه الصفة المعتمدة على همزة الاستفهام مبتدأ، والاسم المرفوع بعدها فاعلها، وتمت به كلامًا... ولم يكن لهذا المبتدأ خبر أصلًا؛ لأنَّه في المعنى كالفعل، والفعل لا خبر له، فيكون بمنزلة: أيقوم الزيدان، فلا يكون من جملة ما حذف فيها خبر المبتدأ، لقيام غيره مقامه، إلَّا أنَّه لما لم يكن له خبر فكأنَّه حذف. والمفهوم من عبارته أنَّه يذهب مذهب فعلية الجملة"[17]. ونقل أبو حيان في الارتشاف عن البصريين أنَّهم يشترطون في هذا الوصف الاعتماد بأن تتقدمه أداة نفي أو استفهام[18].

من خلال عبارة أبي حيان يتبيَّن: أنَّ هناك اختلافًا، يرد تعميم أبي حيان فيما نقله عن البصريين من شرط الاعتماد؛ لأنَّ ابن مالك نسب لسيبويه ما يفيد عدم تقيده بهذا الشرط، وإنَّ سيبويه يجيز عدم الاعتماد على فبح ولا

---

(13) سورة البقرة الآية 182.

(14) سورة البقرة، الآية 237.

(15) الحسيني، عبد الله بن محمد بن أحمد، شرح لب الألباب في علم الإعراب، رسالة ماجستير، تحقيق: ثامر العبيدي،1990، ج1، ص111.

(16) ابن يعيش، يعيش بن على بن يعيش، شرح المفصل، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 2001، ج1، ص243. الصبان، محمد بن على، حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الرؤوف سعد، القاهرة: المكتبة التوفيقية، ج1، ص300.

(17) الحسيني، عبد الله بن محمد، شرح لب الألباب في علم الإعراب، ج1، ص111.

(18) أبو حيان، محمد بن يوسف، ارتشاف الضرب، تحقيق: محمد النماس، القاهرة: مطبعة المدني، ط1، 1987، ج2، ص26.

يمنعه.[19] ورد أبو حيان قول ابن مالك ووصفه بأنَّه دعوى ليست صحيحة. ويبدو أنَّ السبب لهذا الاختلاف يكمن في تفسيرهم لكلام سيبويه، وقد صرح سيبويه في مسألة الاعتماد بقوله: "وزعم الخليل- رحمه الله- أنَّه يستقبح أن يقول: (قائم زيد) ذاك إذا لم تجعل (قائمًا) مقدمًا مبنيًا على المبتدأ كما تقدم وتؤخر فتقول: ضرب زيدًا ... فإذا لم يريدوا هذا المعنى، وأرادوا أن يجعلوه فعلًا كقوله: يقوم زيد، وقام زيد قبُح؛ لأنَّه اسم".

ويوضح السيرافي عبارة سيبويه: "يريد أنّ قولك: (قائم زيد) قبيح، وإن أردت أن تجعل (قائم) المبتدأ، و(زيد) خبره أو فاعله، وليس بقبيح أن تجعل (قائم) خبرًا مقدمًا والنية فيه التأخير[20]. وبحسب ما يبدو للباحث أنَّ سيبويه يجيز عدم الاعتماد مع قبحه، والأحسن والمستساغ عنده اعتماد جملة الوصف على استفهام أو نفي.

وما نسبه ابن مالك إلى سيبويه سبقه إليه الجرجاني مخبرًا: لو قلت: قائم أخواك لم يجز عند صاحب الكتاب -يقصد سيبويه- لأنَّه لم يعتمد على شيء فلا يعمل. وأيضًا نسب ابن عقيل والجامي، جواز عدم الاعتماد لسيبويه[21]. ويرجح أنَّ ابن مالك بنى أحكامه في هذه المسألة على حسب ما فهمه من كلام سيبويه. فجملة الوصف قد تخلو من استفهام أو نفي[22]. ثم يعبر ابن مالك على رأيه بعبارة قوية تثبت صحة زعمه: "ومن زعم أنَّ سيبويه لم يجز جعله مبتدأ، إذا لم يلِ استفهامًا أو نفيًا فقد قوَّله ما لم يقل"[23]. ويبدو من كلام ابن مالك أنَّ فيه استئناس للجمع بين مذهب البصريين الذين يقرون بشرط الاعتماد، ومذهب الأخفش والكوفيين الذين لا يشترطون الاعتماد، وتصبح القضية اختلاف بين نحويين، وليس بين مدارس نحوية.

مسألة الاعتماد على الاستفهام أو النفي:

مذهب البصريين: لو بُحث في غاية الاعتماد على الاستفهام، أو النفي في جملة الوصف عند البصريين؛ لوجد أنّ اهتمامهم ينصب على تأكيد المعنى في جملة الوصف. إذن هي عندهم بمنزلة الجملة الفعلية أقرب، وحيث إنَّهم يشترطون الاعتماد على الاستفهام؛ لأنَّ الاستفهام يقتضي الفعل ويطلبه، وكما أنَّ الاستفهام يفيد أصالة الفعل، والأكثر اتصال الاستفهام بالجملة الفعلية، هذا ما يعلل به البصريون ضرورة الاعتماد في جملة الوصف. ونص الصبان على ذلك:" أنَّ الأصل في الاستفهام أن يكون عمَّا يتجدد، والمفيد لذلك أصالة الفعل، فالغالب دخول الاستفهام على الجملة الفعلية"[24].

---

(19) ابن مالك، محمد بن عبد الله، شرح التسهيل، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد المختون، دار هجر للنشر والتوزيع، ط1، 1990، ج1، ص273.

(20) السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله المرزبان، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلى سيد على، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 2008، ج2، ص457.

(21) الجرجاني، أبوبكر عبد القاهر عبد الرحمن، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم المرجان، بغداد: دار الرشيد للنشر، 1983، ج1، ص247. وابن عقيل، بهاء الدين عبد الله، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، القاهرة: دار التراث، ط20، 1980، ج1، ص194.والجامي، نور الدين عبد الرحمن، الفوائد الضيائية في شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق: أسامة الرفاعي، بغداد: وزارة الأوقاف، 1983، ج1، ص183.

(22) ابن مالك، محمد بن عبد الله، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، تحقيق عدنان الدوري، بغداد: مطبعة العاني، ط1، 1977، ج1، ص156.

(23) ابن مالك، شرح التسهيل، تحقيق: عبد لرحمن السيد ومحمد المختون، ج1، ص273.

(24) ابن يعيش، يعيش بن على بن يعيش، شرح المفصل، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 2001، ج1، ص243. الجامي، نور الدين عبد الرحمن، الفوائد الضيائية في شرح كافية ابن مالك، تحقيق: أسامة الرفاعي، بغداد: وزارة الأوقاف، 1983، ج1، 183. ابن مالك، محمد بن عبد الله، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، تحقيق: عدنان الدوري، مكتبة العاني، 1977، ج1، ص156.

مذهب الكوفيين والأخفش: يرون بعدم التقيد بشرط الاعتماد. ويبيّن ابن عصفور في شرحه لجمل الزجاجي حجة الأخفش فيما ذهب إليه. فيبيّن مذهبه: "وإنَّما لم يعمل حتى يعتمد على ما ذكرنا" أي: لا يعمل اسم الفاعل حتى يعتمد على نفي أو استفهام؛ لأنَّ الاعتماد على النفي أو الاستفهام يقوي في الوصف جانب الفعلية. ويتابع: "خلافًا لأبي حسن الأخفش، فإنَّه يعمله وإن لم يعتمد؛ لأنّه في معنى فعل قد أشبهه، فيجيز(ضاربُ زيدٌ عمرًا) على أن يكون (ضاربٌ) مبتدأ و(زيدٌ) فاعل سدَّ مسدّ الخبر، ويستدل – أي: الأخفش – على ذلك بقوله تعالى:﴿ **وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا**﴾[25] في قراءة من قرأ برفع(دانيـةٌ)، فجعل (دانيـةٌ) مبتدأ، و(عليهم) متعلق بـ (دانيـةٌ)، و(ظلالها) فاعل وهو معمول لـ (دانيـــةٌ)".وبعد عرض ابن عصفور لهذه القضية يرد مذهب الأخفش بقوله:" وهذا الذي استدل به لا حجة له فيه عندنا؛ لاحتمال أن تكون (دانيـةٌ) خبرًا مقدمًا و(ظلالها)مبتدأ تقديره: ظلالهُا دانيةٌ عليهم"[26].

وأمّا الكوفيون الذين لا يشترطون الاعتماد، وهو ما نسبه إليهم أبو حيان، "إنَّهم يجعلون الوصف مرفوعًا بما بعده، وما بعده مرفوع به"[27]. يستفاد من هذا أنَّ الكوفيين يصرحون باسمية جملة الوصف وذلك حسب مذهبهم.

مذهب الوسط والاعتدال: وهو مذهب النحاة الذين أجازوا عمل الوصف (عمل الفعل) مع استحسان الاعتماد، منهم: أبو علي الفارسي، وعبد القاهر الجرجاني، والسهيلي، وابن مالك، وابن الناظم، ومذهب هؤلاء: الوصف عندهم يعمل عمل الفعل مع استحسان الاعتماد على النفي أو الاستفهام[28].

وبناءً على ما تقدم فعلماء النحو جميعهم متفقون على إعمال الوصف، سواء كان الوصف معتمدًا على شيء، أم غير معتمد، ويرون شرط الاعتماد ما هو إلَّا لتأكيد إعمال الوصف عمل الفعل.

إعراب تركيب جملة الوصف:

أولًا: التطابق في حالة الإفراد

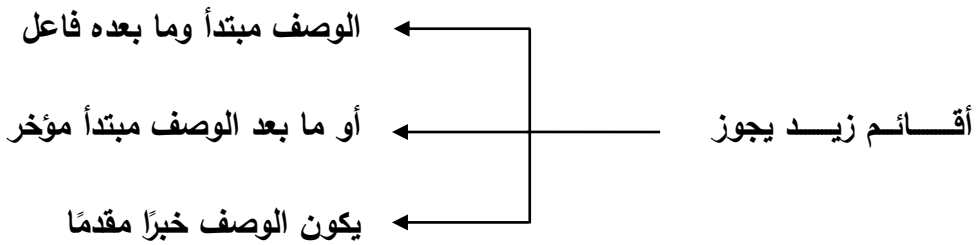

(25) سورة الإنسان، الآية 14.

(26) بن عصفور، على بن مؤمن بن محمد، شرح جمل الزجاجي، تحقيق: فواز الشعار، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1998، ج1، ص323.

(27) أبو حيان، محمد بن يوسف بن على، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: مصطفى النعاس، القاهرة: مطبعة المدني،1987، ج2، ص72.

(28) الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق: عوض القوزي، القاهرة: مطبعة الأمانة، ط1، 1990، ج1، ص282. السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن، نتائج الفكر في النحو، عادل عبد الموجود، وعلى معوض، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1992، ص32 وما بعدها. ابن الناظم، بدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد باسل، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 2000، ص75- 76.

ثانيًا: في حالتي التثنية والجمع:

أقائمان الزيدان؟ ← **يتعين** ← **الزيدان + الزيدون = مبتدأ مؤخر**

أقائمون الزيدون؟ ← **خبريته** ← **أقائمان + أقائمون = خبـــر**

ثالثًا: في حالة عدم التطابق:

أقائم الزيدان؟ ← **يتعيـــن** ← **يكون الوصف مبتدأ لا غيـر**

أقائم الزيدون؟ ← **ابتدائية** ← **ما بعده فاعل سد مسد الخبر**

رابعًا: ما يكون غير صحيح:

أقائمان زيـد

غير صحيح لعدم التطابق

أقائمون زيـد

مما سبق يتضح أنَّ لجملة الوصف أحكامًا، تتراوح بين الجواز والوجوب وعدم الصحة، وقد أسبغ على الجملة طبيعة مزدوجة، فهي جملة اسمية من حيث الصيغة، وأيضًا تؤول إلى الفعلية عن طريق المعنى؛ لأنَّ الوصف عليه رائحة الفعل، فالمشابهة بين الازدواجية تظهر في الإيضاح التالي:

أقائم زيـد؟ ← أيقوم زيـد؟ - أقائم الزيـدان؟ ← أيقوم الزيـدان؟

أقائم الزيدون؟ ← أيقوم الزيدون؟ -أقائمون الزيدون؟ ← أيقومون الزيدون؟

أقائم الزيدان؟ ← أيقوم الزيدان؟ - أقائمان الزيدان؟ ← أيقومان الزيـدان؟

وجه الشبه بين الوصف والفعل:

1- من خلال أوجه الإعراب لتراكيب جملة الوصف يتبين: -هناك ازدواجية لجملة الوصف، فهي جملة اسمية من حيث اللفظ، وجملة فعلية من حيث المعنى.

2- المضارعة بين الوصف والفعل المضارع من حيث الشبه الشكلي، والشبه الوظيفي، الشبه الشكلي يتمثل فيما جاء عن ابن يعيش: "هو ما يجري على يفعل من فعله كـــ (ضارب)[29].

3- كل منهما يوقع موقع الآخر، مثل:

أ- في الحال ← جاء زيدٌ ماشيًا ← جاء زيدٌ يمشي

ب- في الصفة ← هذا رجلٌ ضاربٌ زيدًا ← هذا رجلٌ يضربُ

4- اسمية جملة الوصف يدل عليها قبول الوصف للتنوين، وهو أرفع علامات الاسماء كما هو موضح بالأمثلة.

(29) ابن يعيش، شرح المفصل، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 2001، ج4/ ص84.

ونتيجة هذا التوضيح أنَّ جملة الوصف اسمية في ظاهرها، فعلية في حقيقتها ومعناها؛ لأنَّ بينها وبين الجملة الفعلية ارتباط معنوي، يتمثل في ارتباط اللفظ والمعنى، نحو:

أقـــائـــمٌ زيـــدٌ؟ المعنـــى: ⟵ أيـــقوم زيـــــدٌ ؟

خبر الوصف وآراء النحاة فيه:

إذا كانت صيغة جملة الوصف جملة اسمية، فموقع الوصف الإعرابي هو الابتداء. إذن أين خبره؟ وإذا كان الوصف مبتدأ، والذي بعده فاعل سد مسد الخبر فأين عامله؟ وللعلماء في الإجابة على هذه الأسئلة مذاهب وآراء:

1- يرى **سيبويه** في اسم الفاعل أنَّه جرى مجرى الفعل المضارع في العمل والمعنى، يقول:" هذا باب من اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع"[30]. ومن أمثلة ذلك عنده:

هـذا ضـاربٌ زيـدًا غـدًا ⟵ المستقبـل ⟵ هذا يضربُ زيـــدًا

هذا ضاربٌ خالدًا الساعة ⟵ الآن ⟵ هذا يضرب خالدًا الساعة

2- ويرى **الحسيني** "ومثل: أقائم الزيدان محمول على أيقوم، معناه: أنَّ هذه الصفة المعتمدة على همزة الاستفهام مبتدأ، والاسم بعدها فاعلها، وتمت كلامَا... ولم يكن لهذا المبتدأ خبر أصلًا؛ لأنَّه في المعنى كالفعل، والفعل لا خبر له، فيكون بمنزلة أيقوم الزيدان "[31]إذن الحسيني يقرر أنَّ جملة الوصف جملة فعلية، ولا يقر بإسميتها.

3- وهو مذهب **أبو حيان** الذي يؤكد ابتدائية الوصف، والمرفوع بالوصف مغنٍ عن الخبر [32]

4- أمَّا **ابن الحاجب** جاء عنه: "ومما أُلتزم فيه حذف الخبر لسد غيره مسده، قولهم: أقائمٌ الزيدان؟ ثم يقرر أنَّ هذه الاسمية ليست حقيقية، ولا من باب المبتدأ، وهذا يعني تأييده لفعلية جملة الوصف [33]، وقائم عنده لا يحتاج إلى خبر؛ لأنَّ الوصف فيه على أساس يقوم وإنَّما ذكر الحذف على سبيل المسامحة تقريبًا على المبتدئين.

5- وبأخذ **العكبري** بهذا المذهب: "إذا اعتمد اسم الفاعل على الاستفهام أو على حرف النفي، أو كان صفة أو صلة، أو حالًا أو خبرًا جاز رفعه بالابتداء، وكان ما بعده فاعلًا؛ لأنَّ هذه الأشياء تقوي شبهه بالفعل، وارتفع بالابتداء؛ لأنَّ شروط الابتداء موجودة فيه، ولا يحتاج إلى خبر؛ لأنَّه ناب الفعل هو خبره"[34]. ومن خلال كلامه يظهر تمسكه بفعلية جملة الوصف.

---

(30) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط3، 1988، ج1، ص164.

(31) الحسيني، عبد الله بن محمد بن أحمد، شرح لب الألباب في علم الإعراب، تحقيق: ثامر العبيدي، جامعة طرابلس، 1990، ج1، ص114.

(32) أبو حيان، محمد بن يوسف، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: مصطفى النعاس، القاهرة: مطبع المدني، ط1، ج2، ص26.

(33) ابن الحاجب أبو عمرو عثمان بن عمر، الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق: موسى العليلي، بغداد: مطبعة العاني 1982، ج1، ص195.

(34) العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، اللباب في علل البناء والأعراب، تحقيق: غازي مختار طليمات، بيروت: در الفكر، ط1، 1995، ج1، ص135.

6- **ويتبعهم الــرضي** في تثبيت جملة الفاعلية، "لم يكن أصلًا لهذا المبتدأ من خبر حتى يُحذف، ويسد غيره مسده، ولو تكلفت له تقدير خبر لم يتأت؛ إذ هو في المعنى كالفعل والفعل لا خبر له"[35]. وهذا تصريح واضح من الرضي، واعتراف أكيد بفعلية جملة الوصف.

7- ويؤكد **ابن الشجري** فعلية جملة الوصف، حيث قطع كل صلة تربط بين جملة الوصف وبين الجملة الاسمية؛ لأنَّه يرى في نحو: (أذاهب أخواك)؟ أنَّ (أخواك) ارتفع ارتفاع الفاعل بإسناد الفعل إليه: (أيذهب أخواك)؟ قال:" لما تنزل اسم الفاعل منزلة الفعل، وارتفع الاسم بعده، أغنى ذلك عن تقدير خبر هذا المبتدأ، ولم يصح الإخبار عنه لفظًا ولا تقديرًا، كما لا يصح الإخبار عن الفعل"[36].

8- **وعند الزمخشري** من أصناف الأسماء المتصلة بالأفعال، يعمل عمل الفعل في التقديم والتأخير، والإظهار والإضمار[37].

9- وأكد **ابن الخشاب** على أنَّ من بين الأسماء التي تعمل عمل الفعل عملًا صريحًا اسم الفاعل.[38]

وبالنظر في آراء النحاة السابقة نجدهم يقررون المشابهة بين الفعل واسم الفاعل استنادًا على المعنى.

10- ولكن **ابن السراج** يستند على المشابهة الشكلية والتركيبية، يقول: "اسم الفاعل الذي يعمل عمل الفعل هو الذي يجري على فعله، ويطرد القياس فيه، ويجوز أن تنعت به اسم قبله نكرة، كما تنعت بالفعل الذي اشتق منه ذلك الاسم. ويذكر ويؤنث وتدخله الألف واللام. ويجمع بالواو والنون كالفعل إذا قلت: يفعلون. نحو: ضارب وآكل وقاتل، يجري على: يضرب فهو ضارب. ويقتل فهو قاتل. ويأكل فهو آكل."[39]

11- الكوفيون يقسمون الأفعال إلى ثلاثة أقسام: ماضٍ، ومضارع، وفعل دائم، والفعل الدائم يعنون به اسم الفاعل عند البصريين، ولا يطلقون هذه التسمية إلَّا إذا كان عاملًا، ولا يعمل إلَّا إذا دلَّ على الحال أو الاستقبال، كما يشترطون لعمله ما اشترطه البصريون، أن يكون معتمدًا على النفي، أو الاستفهام، أو موصوفًا، أو موصولًا، أو صاحب حال، وألَّا يكون مصغرًا.

نسب إلى الكسائي أنَّه أجاز إعمال الفعل الدائم إذا كان بمعنى المضي، ملغيًا تلك الشروط، ومتحررًا منها، ومكتفيًا بالشبه المعنوي الماثل بينه وبين الفعل، على الرغم من زوال الشبه اللفظي بينهما[40]، محتجًا بنصوص فصيحة كقوله تعالى: ﴿**وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ**﴾[41] وقوله تعالى: ﴿**وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا**﴾[42] وجاعل قراءة قالون، وقوله تعالى: ﴿**وَاللَّهُ مُخْرِجٌ مَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ**﴾[43]

---

(35) الاستربادي، رضي الدين محمد بن الحسن، شرح الكافية لابن الحاجب، تحقيق: يوسف حسن، بنغازي: جامعة قار يونس، 1978، ج1، ص225.

(36) ابن الشجري، هبة الله بن على بن محمد بن حمزة، أمالي ابن الشجري، تحقيق: محمود الطناحي، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط1، 1992، ج2، ص62.

(37) الزمخشري، محمود بن عمر بن محمد، المفصل في علم العربية، تحقيق: فخر قدارة، عمان، دار عمار للنشر والتوزيع، ط1، 2004، ص222.

(38) ابن الخشاب، عبد الله بن أحمد بن أحمد، المرتجل في شرح الجمل، تحقيق: على حيدر، 1972.

(39) ابن السراج، أبوبكر بن محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط3، 1996، ج1، ص122.

(40) ينظر: أبو حيان، محمد بن يوسف، البحر المحيط، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر للطباعة والنشر، 2010، ج7، ص145. وابن هشام، عبد الله بن يوسف الأنصاري، شرح شذور الذهب، تحقيق: محمد أبي فضل، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط1، 2001، ص202. وديرة، المختار بن أحمد، دراسة في النحو الكوفي، بيروت: دار قتيبة للنشر والتوزيع، ط1، 1991، ص254.

(41) سورة لكهف، الآية18.

والناتج أنَّ بين الجملة الوصفية والجملة الفعلية تشابه قوي وبناء على هذا يرى الباحثونون أنَّه يمكن أن تكون الجملة النحوية على ثلاثة أقسام:

1- الجملة الاسميـــة 2- الجملــة الفعليـــة 3- الجملــة الوصفيــة

12- من أسباب اعتماد جملة الوصف (جملة فعلية):

1- في الجملة الوصفية خلاف بين النحاة، في اعرابها في حالة التطابق من عدمها (إفرادًا وتثنية وجمعًا). ثم النظر إلى المعنى وإلى اللفظ والتنظيم الشكلي، فالوصف مرة (مبتدأ)، ومرة (خبر)، ومرة له (فاعل)، وأخرى لا يصح، وهذا يبعد بجملة الوصف إلى التعقيد، ويؤدي إلى تشويش الأفكار، وعسر النحو على الدارسين. مما يحتم البحث عن سبيل أسهل.

2- من خلال الدراسة لهذه المسألة يتضح أنَّ جملة الوصف تشبه الفعل، ومن عمل الوصف كان له دلالة الفعل، مما يفيد اعتماد جملة الوصف جملة فعلية، لذا وجب أن يجيء بالوصف في صورة المفرد، شأنه شأن الفعل، فلا يثنى ولا يجمع، وهو ما صرح به أبو حيان[44] واستثنى اللغة التي تبيح تطابق الفعل مع فاعله إفرادًا، وتثنية، وجمعًا، وهي ما اشتهر على تسميتها بلغة (أكلوني البراغيث)، نسبها أبو حيان إلى قبيلة بني الحارث، وحكى أنَّها لغة(طيء)، وبعضهم حكى أنّها لغة (أزد شنوءة)[45].

يلومونني في اشتراء النخيـــ **** ـل قـومي فكـلهم يعـذل

3- المبتدأ اسم يدل على مسمى، و(أقائم زيد) فقائم ليس اسم يدل على مسمى قائم بذاته. كما جاء عن النحاة، وإنَّما تدل على موصوف بما تحمل من معنى الحدث ... وما دامت الجمل تنسب إلى صدورها، أمكن القول بأنَّ هذه الجملة جملة وصفية"[46] وهذا يتفق مع ما قاله الكنغراوي (د.ت)، عندما أطلق على جملة الوصف (المبتدأ الموافق ذو الفاعل).: وعرَّفه بأنَّه "هو شبه فعل أسند إلى فاعله الظاهر ... وحكمه حكم الفعل مع فاعله"[47].

4- جملة الوصف لا يمكن أن يطلق عليها أنَّها جملة اسمية؛ لأنَّ الجملة الاسمية يتطابق فيها المبتدأ والخبر: إفرادًا، وتثنية، وجمعًا، يقول حماسة (د.ت) "لأنَّ الجملة الاسمية يتطابق فيها المبتدأ والخبر، في مثل: المحمدان ناجحان – المحمدون ناجحون – أمَّا في الجملة الوصفية فلا ثمة تطابق، تقول: أناجح المحمدان؟ أناجح المحمدون؟"() ومنه قول الرسولﷺ: "أحيٌّ والداك"[48]. هذه إثباتات في نظر الباحثونين تؤكد الجملة الوصفية واستقلاليتها، تخلصًا من الاعتراضات والتأويلات والتخريجات، والتخلص من افتراض خبر متوهم لجملة الوصف.

وإذا كتب لهذا الاقتراح النجاح والقبول، فيكون إعراب جملة الوصف الجديدة على النحو التالي

---

(42) سورة الأنعام، الآية 96.

(43) سورة البقرة، الآية 72.

(44) أبو حيان، محمد بن يوسف، ارتشاف الضرب، تحقيق: مصطفى النماس، القاهرة: مطبعة المدني، ط1، 1987، ج2، ص26.

(45) الاستربادي، رضي الدين محمد بن الحسن، شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف حسن، 1978، ج1، ص225. وابن هشام، عبد الله بن يوسف الأنصاري، شرح شذور الذهب، تحقيق: محمد

(46) عبد اللطيف، محمد حماسة، بناء الجملة العربية، القاهرة: دار غريب للنشر والتوزيع، 2003، ص53-250.

(47) الكنغراوي، صدر الدين الأستنبولي، الموفي في النحو الكوفي، تعليق: محمد بهجة البيطار، 2018، ص571.

(48) البخاري، أبوعبد الله محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، كتاب الجهاد، حديث رقم 3004، ص74.

أقـائـم زيـد ← الهمزة: حرف استفهام مبني على الفتح
قـائـم ← شبه الفعل (يقوم) مرفوع بالضمة الظاهرة
زيـد ← فـاعـل الـوصف مـرفـوع

والله أعلم وأكرم

الخاتمة:

هذه رحلتي مع اختلاف النحاة في صيغة جملة الوصف بين الاسمية والفعلية، قد وصلت بمشيئة الله إلى بر الأمان، بعد رحلة تنقيب ودرس، زادي فيها فكر نحاة العرب، وقضاة الخلق والإبداع في محراب العلم. سرت مع قضايا الخلاف خطوة خطوة، حتى بدت أمامي حقائق كثيرة من أهمها:

1- تحقيق الواقعية اللغوية بعيدًا عن التعصب المذهبي، أو الترجيح الفلسفي، الذي يفرزه التعليل وكثرة التأويل. وهو المعروف بالصناعة النحوية.
2- اللغة واقع اجتماعي، تنمو بنمو أفراده، وهي لسان حالهم، ووسيلة اتصالهم، قواعدها ضوابط سليقيه أكثر منها صناعة لفظية. وهو المنهج الذي سار عليه الغيارى على اللغة العربية، رحمهم الله جميعًا.
3- الصيغة وسيلة لازمة للتمييز بين الأبواب النحوية. كما أنَّها وسيلة من وسائل أمن اللبس.
4- للصيغة دور كبير في تصنيف الجمل بين الاسمية والفعلية، كما هو الحال في جملة الوصف، من حيث مشابهة الوصف للفعل شكلًا ومعنى.
5- يرى الباحثون وحسب تقديرهم أن الجملة العربية تتكون من: الجملة الاسمية، والجملة الفعلية، والجملة الوصفية.
6- في استقلالية جملة الوصف تخلص من الاعتراضات والتأويلات والتخريجات والتقديرات التي أثقلت كاهل النحو، وأبعدته عن التيسير على دارسيه.

التوصيات والمقترحات.

1- العمل على جمع المسائل الخلافية من بطون كتب النحو، وبحث ما جاء فيها حول جملة الوصف، لعل يصل المختلفون فيها إلى اعتمادها جملة رسمية.
2- على خبراء اللغة العربية الاهتمام والعناية القصوى بدراسة الخلافات النحوية، لما لهذه الدراسات من أهمية في توجيه إعادة النظر في المسائل النحوية، وتهيئتها في قالب جديد يساير التجديد في النتاج العلمي.

المصادر والمراجع

- ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر الدويني، الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق: موسى بناي العليلي، بغداد: مطبعة العاني، 1982، ج1، ص195.
- ابن الخشاب، عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد... المرتجل في شرح الجمل. تحقيق: على حيدر. دمشق: مكتبة مجمع اللغة العربية. 1972.
- ابن السراج، أبوبكر بن محمد بن سهل. الأصول في النحو. تحقيق على توفيق الحمد. بيروت: مؤسسة الرسالة. (د.ت).

- ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن على بن حمزة... أمالي ابن الشجري. تحقيق: محمود محمد الطناحي. القاهرة: مكتبة الخانجي. الطبعة الأولى. 1991.
- ابن الناظم، بدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين محمد بن مالك. 2000. شرح ألفية ابن مالك. تحقيق: محمد باسل عيون السود. بيروت: دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى. 2000.
- ابن عصفور، على بن مؤمن بن محمد بن على. شرح جمل الزجاجي. تحقيق: فواز الشعار. بيروت: دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى. 1998.
- ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله. شرح ألفية ابن مالك. تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد. مصر: دار التراث للطباعة. الطبعة العشرين. 1980.
- ابن فارس، أبو الحسن أحمد بن زكريا. معجم مقاييس اللغة. تحقيق: عبد السلام هارون. بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع. 1974.
- ابن مالك، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ. تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري. بغداد: مطبعة العاني. 1977.
- ابن مالك، محمد بن عبد الله الطائي الجياني. شرح التسهيل. تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون. دار هاجر للطباعة والنشر. الطبعة الأولى. 1990.
- ابن منظور، محمد بن مكرم بن على. لسان العرب. بيروت: دار صادر. الطبعة الثالثة. 1993.
- ابن هشام، عبد الله بن يوسف الأنصاري. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. تحقيق: محمد صالح العثيمين. الرياض: مكتبة الرشد. الطبعة الثالثة. 2012.ابن هشام، شرح شذور الذهب، تحقيق: محمد أبو فضل، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط1، 2001، ص202.
- ابن يعيش، يعيش بن على بن يعيش ابن أبي السرايا. شرح المفصل. قدم له الدكتور أميل بديع يعقوب. بيروت: دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى.2001.
- أبو حيان، محمد بن يوسف البحر المحيط في التفسير. تحقيق: صدقي محمد جميل. بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع. 2010.
- أبو حيان، محمد بن يوسف بن على. ارتشاف الضرب من لسان العرب. تحقيق: مصطفى أحمد النماس القاهرة: مطبعة المدني. الطبعة الأولى. 1987
- الاستربادي، رضي الدين محمد بن حسن. شرح شافية ابن الحاجب. تحقيق: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين عبد الحميد. بيروت: دار الكتب العلمية. الطبعة الثانية. 1982.
- البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل صحيح البخاري، دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2002.
- بن عيسى، عبد الحليم. القواعد التحويلية في الجملة العربية. منشورات جامعة وهران. الجزائر. 1971.
- الجامي، نور الدين عبد الرحمن. الفوائد الضيائية في شرح كافية ابن الحاجب. تحقيق: أسامة طه الرفاعي. بغداد: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية. 1983.
- الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد. المقتصد في شرح الإيضاح. تحقيق: كاظم بحر المرجان. بغداد: دار الرشيد للنشر. 1983.
- الجوهري، إسماعيل بن حماد. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار. القاهرة: دار الحديث. 1979.

- الحسيني، عبد الله بن محمد بن أحمد. شرح لب الألباب في علم الإعراب. تحقيق: ثامر ناصر العبيدي جامعة طرابلس. ليبيا. 1990.
- ديرة، المختار أحمد. دراسة في النحو الكوفي. دمشق: دار قتيبة للنشر والتوزيع. الطبعة الأولى. 1991.
- الراجحي، عبده على إبراهيم. التطبيق النحوي. القاهرة: دار المعرفة الجامعية. الطبعة الثانية. 2000.
- الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد. المفصل في علم العربية. تحقيق: فخر صالح قدارة. الأردن: دار عمان للنشر. الطبعة الأولى.
- السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن على. جمع الجوامع في أصول الفقه. تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم. بيروت: دار الكتب العلمية. الطبعة الثانية. 2003.
- سلطان، زهير عبد المحسن. المؤاخذات النحوية حتى أواخر المائة الرابعة الهجرية. منشورات جامعة قار يونس. بنغازي. ليبيا. 1994.
- السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن. نتائج الفكر في النحو. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض. بيروت: دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى.1992.
- سيبويه، عمرو بن عثمان بن قمبر. الكتاب. تحقيق: عبد السلام هارون. بيروت: عالم الكتب. 1968.
- السيرافي، يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله. شرح كتاب سيبويه. بيروت: دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى. 2008.
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين. الأشباه والنظائر. تحقيق: غازي مختار طليحات. دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية. 1987.
- الصبان، أبو العرفان محمد بن على. حاشية الصبان على شرح الأشموني. بيروت: دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى. 1997.
- عبد اللطيف، محمد حماسة. بناء الجملة العربية. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر. 2003.
- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله. اللباب في علل البناء والإعراب. تحقيق: غازي مختار طليحات. بيروت: دار صادر. الطبعة الثالثة. 1994.
- الفارسي، أبو على الحسن بن أحمد بن عبد الغفار. التعليقة على كتاب سيبويه. تحقيق: عوض أحمد القوزي. القاهرة: مطبعة الأمانة. الطبعة الثانية. 1990.
- الفيومي، أحمد بن محمد بن على. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير. تحقيق: عبد العظيم الشناوي. القاهرة: دار المعارف. الطبعة الثانية. د. ت
- الكنغراوي، صدر الدين الإسطنبولي، الموفي في النحو الكوفي، تعليق: محمد بهجة البيطار، 2018.
- المرادي، بدر الدين الحسن بن قاسم. الجني الداني في حروف المعاني. تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل. بيروت: دار الأمانة. الطبعة الثانية. 1973.